نحو بناء فكر أنثروبولوجي بالمغرب: إحصاء ووعود

أ.د. نذير معروف- أستاذ مُمَيَّز - جامعة بيكاردي- جيل فارن، فرنسا

أدّى الانتقال إلى الحداثة بالعالم الغربي، إلى توجيه الفكر الاجتماعي، نحو دراسة الشروط التاريخية التي أفرزته، وفي الوقت نفسه، فهي تركز على مختلف العوائق التي ترهن مظهره. تدور هذه التساؤلات الرئيسة حول العقلانية وحول قدرات تحققها وفق منظور هيجل. فهل مجموع العوامل غير العقلانية التي في الحياة اليومية- الخاصة والعامة، بميدان العمل، وبداخل المؤسسات أو خارجها- تُنتج آجلا للعقلانية السائدة والمؤسِّسة والمتعالية، عوائق من شأنها تثبيط العصرنة أو تحوّلها إلى أشكال مغايرة؟ نستخلص من هذا التساؤل موضوع الفردانية والديمومة الاجتماعية. إذا رفض القانون الذاتي أولوية الحقوق الشرعية للجماعات المحلية (الفلاحية) ورفض أيضا حقوق الطبقة الأرستوقراطية، فهل قام بالمقابل بإلغاء دائم لكل من يُشوش على الموضوع أي على الفرد المعرف لدى الجميع أنه المواطن؟

لقد تساءل طويلا إيميل دوركهايم دون إخفاء قلقه عن الفارق القائم دوما– في سياق الأحداث – بين المبدأ الجمهوري ومبدأ الواقع. لقد منحته قضية جرايفوس Dreyfus مصداقية في وقفه. وعليه فالتوهمات المتعلقة بالهوية وبالجمعوية التي كانت تثقل كاهل المشروع الجمهوري، عُدّت أبجدية الفكر النقدي المعاصر، حتى وإنْ كانت مفاتيح القراءة متعدّدة. إنه القاعدة الصلبة للدراسات النقدية بالعالم الغربي المعاصر وبالتالي تمّ التطرق للعوائق التي تتضمنها العقلانية الناتجة عن الحداثة الغربية. يمكن الإشارة إلى هذه العوائق دون معالجتها علما بأنها تتعلق بالجدل الحالي الذي ما زال يفرق الرأي العام. فالعلمانية مثلا الذي يعتقد مبدئيا أنها لا تنطبق على الوضع الحالي: فإن كانت هذه العلمانية وليدة تطور طويل المدى بالمجتمعات الأوربية، فهي اليوم مرفوضة من قِبل جزء من الفرنسيين حديثي العهد وذوي رصيد ثقافي ومجتمعي غير أوربي وهم يواجهون في الوقت نفسه مشاكل

الاندماج. فهل يمكن معهم اختيار علمانية مبرمجة؟ يبقى الجدل بين المعياريين والمنهجيين قائما في الوقت الذي تظهر فيه تناقضات ثقافية اجتماعية وعقائدية سيما بعد أحداث 11سبتمبر 2001 والتي نتج عنها تعدّي أمريكا على العراق وهو الأمر الذي يبرز من جديد الصراع القديم شرق-غرب. كما هناك إشكالية كبيرة تستدعي النقاش: ألا يوجد تناقض بين مبدأ الفردانية والفرد العاري الذي يبدو أنه الضامن للحرية وبالتالي للفضاء الخاص الذي يفضي للفضاء العمومي؟ ففي مجال الفردانية يسعى التفكير المعاصر – في العلوم الاجتماعية وعلى وجه الخصوص في علم النفس التحليلي والآداب- إلى دراسة حيرة الفرد الباحث عن "الأب" أي نوع من الموجّه وهو الأمر الذي يرفضه النظام الهيجلي لكونه عالم التجريد والذي لا يعترف بالرابط الاجتماعي. ومن ناحية أخرى فمبدأ الحرية الذاتية للفرد لم يحسم بعد قضية المساواة الاجتماعية التي كانت فيما مضى تعالَج في إطار التضامن العائلي للقرية أو الحيّ (التضامن الجواري). فهل نجح بيار لوجادر Pierre Legendreعند استبدال الواجبات الأخلاقية بالوظيفة الأبوية؟ تغمرنا الشكوك عند تذكّرنا مأساة الحرارة الكبرى بصيف 2003. فهؤلاء الضحايا ما هم إلاّ شيوخ قدّموا قربانا إلى مذبحة العزلة، وما هم إلاّ نتاج انقطاع الرابط الاجتماعي العائلي ونتاج فشل بديله العصري المتمثل في الرابط الاجتماعي الجمهوري الحديث. كما أنّ الفضاء العمومي كصورة للوضع الذاتي للفرد لم يتمكّن من التحقّق فعليا خارج المضمون الاثني أو المضمون الوهمي الليبرالي. أما إذا استثنينا ما نشاهده على مستوى الشوارع الخاضع إلى ظروف اليومية للمجمعات المدنية الكبرى الغربية فإنه يكشف أن الفضاء العمومي يلغي فكرة المساواة الاجتماعية بعامل الثروة أو المهنة أو أي مؤشر منتج لسلوك ورموز كلامية التي تجعل من الفضاء الحضري مجالا انتقائيا، يظهر عموما من حيث القانون وخاص من حيث الواقع. تنبني هذه الخصوصية بطريقة افتراضية وتنتظم وفق حدود يسميها بورديو P.Bourdieu السلوك الجماعي المكتسب .

وأخيرا يعرف ميدان العلوم الاجتماعية نقلة جديدة منذ نهاية النظريات الخيالية الكبرى نحو قضايا المفهومية والأحداث اليومية، إذ يتوقف عند ما هو هامشي وما هو سخيف وذلك راجع إلى أن الفكر الممثل لهذا المجال قد ضيع آمال المشاركة في مصير العالم.

أما ببلاد المغرب فالوضع أكثر انتشار، إذْ يمكن الإشارة إلى بعض النماذج التي حدّدت الانشغالات الفكرية السائدة في فترة قصيرة نسبيا من التاريخ. يجب على هذا المستوى توضيح أنّ بعض النماذج لم تصدر من المغرب نفسه، وإنما جُلبت قصد مقارنة الإثنولوجيا التقليدية للقرن التاسع عشر، أو لدراسة التاريخ الاجتماعي: عند إقامته بالجزائر بأعالي مصطفى (الموقع الشتوي الذي أعطته فرنسا لأنجلا ترا)، ذكّر ماركس في رسائله لأنجلز بأخطاء كوفليسكي في تحليله لنموذج الإنتاج الإقطاعي والذي كان يرغب تطبيقه على الدولة العثمانية وذلك باعتماده على الملاحظات التي قام بها في ريف الجزائر العاصمة. وفيما يخص العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع خصوصا، سمحت قضية الحداثة لإبراز التناقض مع فرنسا القطرية. وعليه كانت فرنسا هي موضوع البحث أما المغرب فكان السبب والوسيلة. عُدّ التفكير الإثنولوجي للنصف الأول من القرن العشرين، فترة حاسمة إذ قام خلالها قانونيون كانوا قريبين من الإثنولوجيا والذين شاركوا في فترة متأخرة في النقاش الماركسي حول التكوينات ما قبل الرأسمالية وعلى وجه العموم تلك القضايا المطروحة بأماكن أخرى من قِبل الأنثروبولوجيا الاقتصادية والسياسية والتي تمكن المغرب من تعميق مفاهيمها.

هذه الفترة الحاسمة هي صادرة عن مجتمع أسري أبوي غير قابل للقسمة والتي تمّت دراسته من رجال القانون للفترة الاستعمارية (Lefébure ; Estoublon) بالنسبة للجزائر و(Louis Milliot) من بعد بالنسبة للمغرب. كما شاركهم علماء الإثنولوجيا (Robert Montagne). وشاهدنا من بعد دراسات بأسلوب التقطيع الذي طرح بطريقة أكثر نجاعة قضية دراسة قبائل شمال إفريقيا (E.Gellner) بالنسبة للمغرب، (G.Tillon) بالنسبة للجزائر، (Jacques Berque) بالنسبة لأقطار للمغرب. اما النقاشات حول التراث ضمن نظرية ويبر (Weber) فتمكنت من تعميق مفعولها بالمغرب بإدراج متغير جديد (التراثية الجديدة) الذي مكّن من إثبات فارق بين الطبيعة الثقافية

والدينية للزعماء التقليديين (مبدأ الولاء للتشكيلات ما قبل الاستعمار) والعقائد السياسية للزعماء المحدثين الذين أسسوا مبدأ الولاء القانوني على شاكلة النموذج التراثي بتسميات سياسية علمانية أو على الأقل تحت غطاء الحداثة. فتم بذل ربط آليات التعاقد كشكل، والإجراء الاقطاعي كهيكل والمجتمع التعاقدي الدائم كحيلة ومجتمع الواقع كتوازن اجتماعي (G.Geertz ; Eisenstadt ; J.Waterbury). وإلى جانب عملية التشكيل للسياسي ولعالم الاجتماع وللمؤرخ وأيضا للاقتصادي، أجريت دراسات تحليلية ماركسية التي منعت في الفترة الاستعمارية والتي أظهرتها فترة ما بعد الاستعمار. وإنْ كانت بعض القضايا قد خضعت لدراسة عقائدية متعصبة وبكيفية لا يفقهها إلاّ ذوي الألباب، فالنقاش حول أنماط الإنتاج لم تكن دون فعالية تذكر. فإنّ النمط الإنتاجي المبتكر للجزائر (R.Gallissot) سمح بإعادة النظر في النموذج الآسيوي المتمركز حول الرابط الاجتماعي الذي تنتجه أجرة العامل والمعتمد كمدخول وظيفي لا كمقابل تعاقدي لعمل أنجز. تنبثق من هذه الملاحظة تساؤلات حول العلاقة بين نمط الإنتاج وطرق التوزيع أي أنها تطرح إشكال استقلالية مجتمع عمالي بالنسبة للدولة وعلاقته بالفئات المهمّشة من حيث الأجور المدارة. وفي سياق مخالف يبرز انشغال أكثر حساسية بالنسبة لمصير المدن بفعل قوة الزيادة السكانية والهجرة الجهوية وبالنسبة للمدنية بصفة عامة. وتُطرح هذه الانشغالات ليس فقط على مستوى التغيير الشكلي (تعمير الحواف المتحدي للمركزية والانحراف اللهجي الرافض لقواعد المدنية التقليدية) بحيث يستحيل معه تحديد لا سمات الحي الاستعماري ولا الحومة بالمدينة العتيقة. وهو في الوقت نفسه يطرح الانشغالات على مستوى معنوي: أيّ إنسانية تُنتجها اليوم المدينة؟ ومن ثمّ تدفع فكرة المدنية بشكلها المعقّد، إلى الرجوع إلى الماضي البعيد إلى النقاش الذي دشنه عبد الرحمن بن خلدون حول فكرتي" البدو والحضر". تنتهي هذه المسألة بتعدّي حدودها الزمانية والمكانية كموضوع بيئي لتطرح من جديد كمسألة عقائدية: ملحمة التوحيد - منذ النبي يُوشع المحتل لأرض كنعان إلى المناضلين من أجل الاستقلال الجزائر والذين استولوا على المدينة بصفتها أسيرة جميلة مرغوب في احتوائها- التي تقدّم رؤيا أنثروبولوجيا لمشروع مجتمع تقوم فيه المدينة بدور الغاية المادية. يقدّم هذا المنظور تنويرا

جديدا وأصيلا يسمح بفتح النقاش حول الدين المفروض والدين المعيش وعلاقتهما بالزمن وبالعلمانية. كما تتجدّد مسألة الديمقراطية على ضوء نظام الحكم. وهي أنظمة موروثة من النظام الجمهوري الفرنسي قويت فيه فكرة الوحدة والمركزية. نظام لم يعمم في المجتمعات الليبرالية المتطورة ولم يستعمل إلاّ في الدول التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي. هل توجد مكانة بالمغرب وسيما بالجزائر -نظرا للتنوع الثقافي بين الجهات- لنظام فدرالي علينا ابتكاره وبعيدا عن التوجهات الجهوية الكامنة فيه؟ كيف يمكن التوفيق بين الجهوية والوحدة الوطنية؟ تلك هي المعادلة الكبرى لديمقراطية مرغوب فيها. تلك هي المسألة المصيرية لنقاشات المجتمع المستقبلي. تلك هي الخطوط للترسبات الحضارية الضابطة لآفاق البحث على مستوى البلاد المغاربية. ضوابط توظف حاليا كشاخصات متفرقة لا تخضع للعمل المشترك وقليلا ما تناقش في اللقاءات التي في مجملها منظمة من قبل جامعات أجنبية عن بلاد المغرب. يخضع اختيار المكان للظروف السياسية ولشروط العمل البحثي. وعلى هامش المقتضيات المادية والمؤسساتية المتحكمة في سير البحث، تجدر الإشارة إلى الفكرة الغامضة الكامنة فيما يعرف بـ: "مطلب مجتمعي" الذي يمكن أن يصدر عن مجتمع مدني أو عن دواليب الدولة التي تبقى المبدع الوحيد. إنّ المنظور المتعدّد الرؤى يعمل على تسييس الواقع، وهو توجّه ينحي تدريجيا بفعل طول المدّة والثقل الثقافي لصالح مقاربات تبتعد من الفكر الجماعي باتخاذ مواقف فردانية متحررة للباحثين في وجه التقاليد الاقتصادية الماضوية. ويبقى المكان مرتبطا بالفعل لبروز إشكالات جديدة أو تتجدّد تحت ضغط المحيط الوطني والدولي، ومرتبطا أيضا بمواقف مضادة التي تحرّرت من هيمنة النماذج السائدة، علما بأنّ مسار الفردانية يبرهن على أنّ اختيار مكان البحث يخضع على الذاتية أكثر مما يخضع للموضوعية. وعلى هذا المستوى وعكس سابقيه، يبتعد الباحث المغاربي من حمل على كتفيه مشاق وبؤس العالم، ولا يسعى إلى بناء العالم وفق منظور كامن في باطنه يمكن أن يؤدي به إلى مجال لاعقلاني. وعليه فالعقلانية المتعلقة بالبحث العلمي تصير مؤسسة على لاعقلانية الفرد.